حذار من السَطْو المتمادي

فادى توپنى

في مطلع العام الجديد، ما من هاجس يستبد بأغلب اللبنانيين أكثر من تخوّفهم على مصير ودائعهم المحتجزة في المصارف اللبنانية. فإن كانت الودائع بالليرة، فمصير الليرة إنما هو رهن الطلب المتصاعد على الدولار، لانعدام الثقة في السلطة السياسية القائمة، وإن كانت الودائع بالدولار، أو سواه من العملات الأجنبية، فالخطر من عملية "حلاقة(haircut) "، أو تخفيض استنسابي في قيمة الودائع المصرفية، تَحوَّل سيفَ داموقليس مصلتاً على رقاب المودعين، أو، ما هو أخطر من ذلك على الودائع بالعملة الأجنبية، برغم نفي حاكم البنك المركزي للأمر، فإنما هو تحويلها القسري إلى الليرة اللبنانية.

في الأصل، مفهوم الـ "هيركَت" المجازي إنما يتعلق بتخفيض في قيمة أصول نسبة إلى سعرها السوقي، تُستعمل كضمانات من البنوك التجارية، على سبيل المثال، مقابل قروض يمنحها إياها البنك المركزي. وأما بالنسبة إلى الحالة التي تعنينا في لبنان وأموال المودعين في المصارف اللبنانية، فالحديث عن المسّ بالودائع وتخفيض قيمتها يفترض أمرين إثنين. أولاً، أن وزارة المالية تخلّفت، قسرياً أو طوعياً، عن سداد مستحقات البنوك التجارية، ما اضطرها، أي البنوك، إلى تسجيل خسائر في دفاترها. وثانياً، أن مجموع الخسائر قد وصل إلى ما يزيد على رأس مال البنوك الخاص، أي ما يزيد عن قيمة إجمالي حقوق المساهمين في البنوك، وأصبحت هي مفلسة محاسبياً إن لم يُرفع رأسمالها، فحينئذ فقط يمكن، في المبدأ، خصم الخسائر الإضافية من الودائع. إذ أن المودعين هم بمثابة دائنين غير مضمونين (أقرضوا البنك من دون ضمانات). ثم إن تمّت عملية تخفيض من هذا النوع في قيمة الودائع، فإنما هي تتم بحسب أصول معيّنة حيث لا يُعامل صغار المودعين مثل كبارهم.

لتوضيح الفكرة، إذاً، فلنذكر ، على سبيل المثال، سندات الخزينة بالدولار الأميركي، أو ما يُعرف بـ"اليوروبوندز"، التي تحملها البنوك في محفظتها بقيمة ١٥ مليار دولار . فمع هبوط قيمتها السوقية إلى النصف، يُفترض أن تُسجل البنوك ٧ مليارات دولار تقريباً من الخسائر في دفاترها . أو لنفترض، على نحو أَعمّ، أن وزارة المالية قد قرّرت، ضمن إعادة هيكلة ديونها، قررت خصم جزء من مديونيتها تفوق قيمته إجمالي حقوق المساهمين في البنوك، ولم تُعاد رسملة البنوك إيّاها بالشكل الوافي، فيصل حينئذ "موس" الخسائر إلى الشريحة الأعلى من أموال المودعين.

ولكن كيف تُعاد رسملة هذه البنوك، وعلى حساب من؟ فزيادة رأس مال البنوك من المفترض أن تتأتى من جيب أصحاب البنوك حاملي أسهمها، ومن أرباح غير موزّعة، إنما أيضاً من مساهمين جدد ومن أسواق الأوراق المالية (البورصة)، إن توافرت، لإصدار أسهم جديدة. إلا أن منحى البنك المركزي، راهناً مع التعميم ٥٣٦ ومن قبل بهندساته المالية، يوحي بأن الكلفة، أو بعض الكلفة، قد تتأتى من جيب المودع. ففي ٤ كانون الأول الفائت، صدر عن مصرف لبنان التعميم ٥٣٦ وقوامه بندان: أحدهما يضع سقفاً على الفوائد بالليرة والعملات الأجنبية، فالأمر متاح بحكم الضوابط الراهنة على حركة الرساميل من دون قانون يجيزها. وأما الثاني، وهو بيت القصيد، فيفرض تسديد نصف الفائدة على الايداعات المصرفية بالعملة الأجنبية ودفع النصف الآخر بالليرة، لمدة ستة أشهر، وهو ما يشكل اقتطاعاً من قيمة الفائدة، أو "حلاقةً" لها (هيركَت)، فيما بقيت إيرادات المصارف من الفوائد على قروض الزبائن وسندات الخزينة بالدولار على ما هي دون اقتطاع. فعلى الأغلب، أن الدافع الأول للتعميم هو توفير المركزي ٣ مليارات دولار سنوياً من كلفته في سوق القطع. إلا أن أكثر المودعين لم يتتبقوا للبعد "العرضي" للتعميم، وهاجسهم الأهم إنما هو في المحافظة على رأسمالهم لا على الفوائد. في المقابل، تحرّكت وكالات التصنيف، فخفضت تصنيف البنوك عودة ولبنان والمهجر والمتوسط على اعتبار أن تنفيذها التعميم هو بمثابة تخلّف عن السداد.

إذاً، فإن مرّ التعميم دون اعتراض قانوني، فمن الممكن أن يكون سيناريو تعويم المصارف في المستقبل أكثر إيلاماً للمودعين، عن قصد أو غير قصد، إن لم يُتدارك الأمر. ففي هذا المنحى المقلق، يقترح مروان إسكندر في عموده الأسبوعي في "النهار" أن يتم استصدار قرار من مصرف لبنان من أجل تحويل ١٠ في المئة من كل حساب يتجاوز ٢٠٠ ألف دولار إلى الليرة اللبنانية لتأمين ٨ مليارات دولار في السوق بحسب اقتراحه، وذلك دون الإشارة إلى قانونية التحويل أو سعر الصرف الخسمني. فالفارق بين سعر الصرف الرسمي الذي تعتمده البنوك وسعر السوق فهو يُسجَّل ربحاً لصالح البنك من كيس المودع. هذا مع العلم أن رسملة البنوك على حساب المودعين دون المس بحقوق المساهمين إنما هي مخالفة لمسلّمات التراتبية الرأسمالية حيث تبدأ مخاطر الاقتطاع، في حالات التعثر أو الإفلاس، بحقوق المساهمين قبل أن تصل إلى دائني البنك، أي المودعين في هذه الحال.

غير أن حاكم المركزي ما لبث أن طمأن اللبنانيين إلى أن التحويل القسري إلى الليرة لن يتم، يوماً بعد يوم، على "الناعم"، عندما يتعذّر الحصول على الدولارات من البنك، فتُحوّل الإيداعات من الدولار إلى الليرة، محسومة ٣٠ في المئة أو ما يزيد، عند سحبها. كما سبق أن طمأن الحاكم إلى التحويلات الخارجية وتوافر الدولار لتلبية حاجات البنوك (بفائدة ٢٠ في المئة) إنما بشرط ألا تُحوّل إلى الخارج! مهما يكُن، ليس لنا هنا أن نحمّل الحاكم مسؤولية السياسيين في الهدر والإنفاق. بل ما نأخذ عليه إنما هو في تأمينه، والبنوك، سيولة للسياسيين غير مستدامة من أجل هدر مستدام، دون اعتراض، وبكلفة متعاظمة، على طريقة شلّح بطرس واكس بولس. فعندما أطلق صندوق النقد الدولي صفارات الإنذار لتضاؤل الاحتياطي الأجنبي لدى مصرف لبنان في العام ٢٠٠٦، على خلفية فراغ رئاسي متعمّد، لجأ المصرف إلى مقايضات مالية باهظة، عُرفت بـ "الهندسات المالية"، من أجل جذب الدولارات من الخارج، وفي العملية عينها تعويم بعض المصارف التي تعثّرت. وتمّ ذلك على نفقة المكلّف اللبناني، بالتأكيد، إنما من دون بدل. (حاشية: بحسب موقع "بروبوبليكا"، بعدما طخت وزارة الخزانة مبلغ ٣٣٣ مليار دولار في مساهمات مختلفة لإنقاذ الاقتصاد الأميركي بعد أزمة ٢٠٠٨ الكبرى، حققت للمُكلّف، حتى بداية تشرين الأول الفائت، أرباحاً قدرها ٢٠١٦ مليار دولار.)

في الواقع، إن أحداً من السياسيين في لبنان لا يعباً، أو ليس هو مؤهلاً أن يعباً، بالمكلَّف اللبناني. فسياسة الفوائد العالية وربط الليرة بالدولار، غايتها ما كانت جنب الرساميل الإنتاجية، بل الودائع. وما كان يُفترض أن يكون إجراءً موقتاً، إنما دام ربع قرن انتهى بنا إلى ميزان مدفوعات كارثي يموّله البنك المركزي من ودائع البنوك بالدولار. وأما خلق فرص عمل لمن لم يُهجّر من الشباب، فتُرك لسياسة زبائنية قوامها حشو المرافق العامة ونهبها في إطار محميات طائفية تابعة. من أجل ذلك، فإعادة هيكلة البنوك وشطب شريحة من الدين العام إنما ينبغي أن يُقرن بشطب منظومة سياسية أنقَضَت ظهر لبنان، من رئاسة المجلس إلى الرئاسات الأخرى، مروراً بوزارات الطاقة والأشغال والنقل وسواها من وزارات يتعيّن أن ترتقي مستقبلاً إلى وزارات البنى التحتية بإدارة أيدٍ أمينة.